روسيا تمدد الهدنة في حلب حتى مساء الجمعة

واشنطن رداً على موسكو: لن نؤجل العملية السياسية بسوريا

تظاهرات للتضامن مع حلب في لندن

الجيش السوري الحر

الأمم المتحدة تشير إلى «جرائم حرب محتملة» في حلب

الجيش السوري الحر يطرد «داعش» من بلدة بريف حلب الشمالي

عواصم – «وكالات»: أعلن الجيش الروسي في بيان، أمس الأربعاء، عن تمديد «الهدنة الإنسانية» في حلب بشمال سوريا، لمدة 10 ساعات يوم الجمعة 4 نوفمبر، وذلك بأمر من الرئيس فلاديمير بوتين.

وقال رئيس هيئة الأركان الروسية، فاليري غيراسيموف: «اتخذ قرار بإرساء هدنة إنسانية، في حلب في 4 نوفمبر من الساعة 9:00 إلى الساعة 19:00» بالتوقيت المحلي (من 6:00 إلى 16:00 بتوقيت غرينتش).

وكان متحدث باسم الكرملين، قال أمس الثلاثاء، إن الوقف المؤقت للضربات الجوية الروسية وضربات النظام السوري على حلب ما زال ساريا، لكنه لن يستمر إذا واصلت قوات المعارضة في المدينة هجماتها.

من جانب آخر رفضت الخارجية الأميركية تصريحات وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، حول تأجيل العملية السياسية في سوريا إلى أجل غير مسمى.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية، جون كيربي، أن واشنطن تبذل جهودها من أجل استئناف اللقاءات السياسية بين النظام والمعارضة السورية من أجل التوصل إلى حل للأزمة السورية.

كما أبدى كيربي عدم رغبة واشنطن في أن يستمر الأسد بحكم سوريا على المدى البعيد.

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويجو، قد أعلن سابقا أن فشل الغرب في كبح جماح الإرهابيين المتطرفين في سوريا تسبب في إرجاء استئناف محادثات السلام لأجل غير مسمى.

وفي تصريحات بثها التلفزيون الروسي، اتهم شويجو مقاتلي المعارضة في مدينة حلب السورية بشن هجمات على الرغم من تعليق الضربات الجوية الروسية.

وأضاف بحسب رويترز «نتيجة لذلك فإن احتمالات بدء عملية التفاوض وعودة الهدوء للحياة في سوريا أرجئت لأجل غير مسمى».

من ناحية أخرى بعد خمسة أيام على إطلاق معارك فك الحصار عن حلب، لا تزال الاشتباكات متواصلة مع قوات النظام، وتتركز بشكل رئيسي على الأطراف الغربية للمدينة.

ورغم نفي المعارضة أن تكون قد توقفت، لوحت موسكو من جديد باستئناف غاراتها على حلب، معتبرة أن ذلك بات أمرا ضروريا.

يأتي ذلك فيما أدان مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ما تشهده حلب، واعتبر أن طرفي النزاع يرتكبان جرائم حرب محتملة.

فبعد تقدم سريع حققته فصائل المعارضة السورية مع إطلاق معارك فك الحصار عن حلب، لا تزال الاشتباكات تتواصل مع قوات النظام وحلفائه في الجهة الغربية من حلب المدينة متزافقة مع تبادل للقصف الصاروخي، وسط أنباء عن سقوط قتلى بالعشرات في صفوف الطرفين.

تركزت الاشتباكات على محور منيان وضاحية الأسد، المنطقتين اللتين سيطر عليهما مقاتلو المعارضة مع بداية العمليات، إلا أن النظام والميليشيات الداعمة له أعادوا الضغط بعد استقدام تعزيزات عسكرية من خارج المدينة، وأفادت وسائل إعلام المعارضة بأن قوات النظام قامت بتفخيخ المباني، ما أعاق تقدم مقاتليها.

كما اتهمت غرفة عمليات «جيش الفتح» تنظيم «داعش» بالتواطؤ مع النظام جنوب حلب، مشيرة إلى أن تعزيزاته سلكت طرقا قريبة من نقاط عسكرية لـ«داعش»، لتجنب المرور من المناطق التي يرصدها مقاتلو المعارضة قرب خناصر جنوب مدينة حلب.

في حين أفادت مصادر في المعارضة بأن طائرات حربية شنت عددا من الغارات على بلدات الأتارب وكفرناها وأورم الكبرى والمنصورة وكفرداعل في ريف حلب الغربي.

واتسعت رقعة المناطق المدنية التي أصبحت في مرمى نيران المعارضة، لا سيما في حلب الجديدة وجمعية الزهراء ومشروع الثلاثة آلاف شقة في الحمدانية، حيث ارتفع عدد القتلى المدنيين جراء قذائف المعارضة إلى أكثر من 50 في مناطق سيطرة النظام منذ أول أيام العمليات، وذلك بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ومن جانبه، لوح الجانب الروسي باستئناف غاراته على مناطق المعارضة في حلب، وذلك بحسب ما أعلن الكرملين، الذي اعتبر أن وقف الغارات لوقت أطول لن يكون ممكنا، في ظل مواصلة المعارضة هجومها على قوات النظام، إلا أن المعارضة نفت دوما توقف الغارات الروسية.

وفي سياق متصل، أعلن وزير الدفاع الروسي أن بدء العملية السياسية السورية أرجئ لأجل غير مسمى.

الوزير سيرغي شويغو، قال إن فشل الغرب في كبح جماح المسلحين في سوريا تسبب في إرجاء استئناف محادثات السلام لأجل غير مسمى.

وزير الدفاع الروسي، أضاف أن المسلحين كانوا يهاجمون المدنيين في مدينة حلب السورية على الرغم من تعليق الضربات الجوية الروسية.

من ناحية أخرى طرد مسلحوا الجيش السوري الحر عناصر تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، الذين تسللوا صباح أمس الأربعاء إلى بلدة اخترين في ريف حلب الشمالي.

وقال قيادي بفيلق الشام، عبدالإله طلاس إن «مجموعات من مسلحي داعش استغلوا الأجواء الممطرة وغياب التغطية الجوية، وتسللوا إلى أطراف مدينة اخترين في ريف حلب الشمالي، ولكن الجيش السوري الحر تمكن من طردهم وقتل عدد منهم بعد اشتباكات عنيفة».

وتقع بلدة اخترين غرب مدينة الباب بـ21 كم، وشرقي مدينة اعزاز بـ27 كم.

من جانبها، أفادت وكالة «أعماق» التابعة لتنظيم داعش بأن مقاتلي التنظيم استعادوا السيطرة على حقل الرمي، وعدة تلال محيطه به شرق مدرسة المشاة في ريف حلب الشمالي، إثر هجوم عنيف ضد مسلحي قوات سوريا الديمقراطية.

وقالت مصادر إعلامية مقربة من قوات سوريا الديمقراطية إن «مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية شنوا مساء الثلاثاء هجوما واسعا من أربعة محاور، استطاعوا من خلاله السيطرة على حقل الرمي وثلاثة تلال محيطة به، بالإضافة إلى اغتنام أسلحة وذخائر متنوعة، وأن اشتباكات عنيفة جرت في محيط مدرسة المشاة في محاولة من مقاتلي التنظيم السيطرة عليها، بعد تنفيذهم عمليات انغماس في صفوف عناصر قوات سوريا الديمقراطية».

القوات الإسرائيلية تعتقل 10 فلسطينيين من بيت لحم و نابلس

مستوطنون يهود يقتحمون باحات المسجد الأقصى

المسجد الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اقتحمت مجموعة من المستوطنين اليهود أمس باحات المسجد الأقصى بمدينة القدس المحتلة.

وأفادت مصادر محلية في القدس، أن 15 مستوطنا اقتحموا باحات المسجد الأقصى، وسط حماية من جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وأشارت المصادر إلى إن قوات الاحتلال فتحت باب المغاربة، تمهيدا للسماح للمستوطنين باقتحام الأقصى، في إجراء أصبح يومي ومستفز لمشاعر المرابطين في المسجد، والمسلمين في كل مكان.

من جانب آخر اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم الأربعاء، عشرة فلسطينيين من محافظتي بيت لحم و نابلس.

وأفاد مصدر أمني في المحافظتين، أن قوات الاحتلال اعتقلت خمسة فلسطينيين من محافظة نابلس بعد مداهمة منازل ذويهم وتفتيشها، كما اعتقلت فتى وأربعة شبان، من بيتهم شقيقان من مناطق مختلفة في محافظة بيت لحم.

من جهة أخرى، هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية اليوم مبنى سكنيا مكون من طابقين جاهز للسكن في حي بيت حنينا وسط القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية عن صاحب المبنى محمود نلجي قوله «إن جرافات تابعة لبلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة نفذت عمليات الهدم من دون سابق إنذار».

«هيومن رايتس» تطالب بخروج المدنيين المحاصرين في بنغازي

طرابلس – «وكالات»: دعت هيومن رايتس ووتش جميع الأطراف في أحياء عدة من بنغازي شرق ليبيا السماح لجميع المدنيين بمغادرة الأحياء هناك، خاصة حي فنفودة، وتسهيل مرور آمن للمساعدات الإنسانية إليهم.

كما وصفت هيومن رايتس ونشطاء ومنظمات إنسانية أوضاع السكان في أحياء بنغازي، خاصة في حي فنفودة، بالصعبة جدا لأنهم محاصرون منذ أشهر ويعيشون في خوف دائم من الضربات الجوية وليست لديهم قدرة للحصول على مواد غذائية طازجة ورعاية طبية بشكل جيد، إضافة إلى انقطاع الكهرباء منذ أشهر عدة.

القرارات تفتح مجالا واسعا لجذب المستثمرين.. وتنهي جميع المنازعات والتعقيدات

17 قرارا في أول اجتماع لمجلس الاستثمار برئاسة السيسي

جانب من الاجتماع

القاهرة – «وكالات»: ترأس الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مساء الثلاثاء، الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار بكامل عضويته، حيث أصدر المجلس 17 قرارا جديدا تقضي على البيروقراطية الحكومية وتشجع المستثمرين وتجذب الاستثمارات الخارجية.

وشملت القرارات ما يلي:

– تخصيص الأراضي الصناعية في الصعيد مجانا وفقا للضوابط والاشتراطات التي تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية وطبقا للخريطة الاستثمارية للدولة.

– الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمشروعات استصلاح الأراضي الزراعية التي تنتج محاصيل رئيسية يتم استيرادها من الخارج أو المحاصيل التي يتم تصديرها للخارج.

– الموافقة على إعفاء الاستثمار الزراعي والصناعي الجديد في الصعيد من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض.

– الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير للخارج.

– الموافقة على مد قرار تجميد العمل بالضريبة على أرباح النشاط في البورصة لمدة ثلاث سنوات.

– منح نسبة 35% تخفيضا على أسعار الأراضي عند سداد القيمة المحددة بواسطة اللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة، وذلك لمدة شهرين تنتهي في نهاية ديسمبر 2016.

– اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصالح الضريبي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها ملفات ضريبية، بحيث يتم تحديد مبلغ قطعي رمزي لسداده خلال مهلة شهرين عن كل سنة سابقة لممارسة النشاط وحتى عام 2017، ليكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سجل ضريبي يسمح لها بالاستفادة من مبادرة البنك المركزي لإتاحة التمويل من خلال القطاع المصرفي بفائدة 5%، فضلا عن الاستفادة من الأراضي التي سيتم طرحها للاستثمار.

– الموافقة على قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمنح تراخيص صناعية مؤقتة لمدة عام لحين توفيق المصانع لأوضاعها، وذلك طبقا للضوابط التي يحددها السيد وزير التجارة والصناعة.

– طرح أراضي العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة في شرق بورسعيد، والعلمين، والجلالة، والإسماعيلية الجديدة بنسبة خصم تبلغ 25% عن التسعير المحدد، وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطرح.

– فيما يخص المدن الجديدة بالصعيد (المنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة، وأسيوط الجديدة، وبني سويف الجديدة) يكون سعر المتر المربع 500 جنيه، على أن يبدأ تسليم الأراضي بمرافقها بعد عام.

– الموافقة على زيادة عدد الشركات التابعة للدولة التي سيتم طرح نسبة 20 – 24% منها خلال الثلاث سنوات القادمة، على أن يشمل ذلك شركات مشروعات الريف المصري، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومحطات الكهرباء.

– إلزام الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار خلال 15 يوما.

– الموافقة على إنشاء المجلس القومي للمدفوعات لخفض استخدام النقد خارج البنوك.

– تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعقد لقاءات مع مجتمع الأعمال لدراسة جميع مقترحات إزالة معوقات الاستثمار، على أن تعرض نتائج هذه اللقاءات على المجلس بشكل فوري.

– تفعيل المشاركة مع القطاع الخاص من خلال وحدة مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، ودراسة أفضل إطار مؤسسي لتبعيتها.

– تشكيل لجنة دائمة بوزارة الاستثمار لبحث شكاوى المستثمرين ورفع تقرير دوري بشأنها للمجلس الأعلى للاستثمار.

– الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتأسيس شركة للترويج للاستثمار داخليا وخارجيا.

من جانبه، قال السفير علاء يوسف، المتحدث باسم الرئاسة المصرية، إن المجلس كلف الوزارات والجهات المعنية كل فيما يخصه بإصدار القرارات التنفيذية واستصدار ما يلزم من تشريعات، مع قيام الأمانة الفنية بعرض تقرير على المجلس الأعلى للاستثمار في اجتماعه القادم.

وأكد أن المجلس الأعلى للاستثمار يهدف إلى مراجعة السياسات الاستثمارية للدولة وتحديد الأنشطة والمشروعات ذات الأولوية على مستوى القطاعات المتخصصة والمناطق الجغرافية المختلفة، فضلاً عن وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار وإزالة جميع المعوقات التي تواجه المستثمرين، ومراجعة تصنيف مصر في التقارير الدولية لممارسة الأعمال والتنافسية، فضلاً عن متابعة موقف آليات تسوية منازعات الاستثمار.

وأضاف أن المجلس يهدف إلى المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال تفعيل المسؤولية التضامنية لكافة الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار، إضافة إلى متابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار بما يضمن تحقيق مزيد من التناغم في أداء أجهزة الدولة المختصة وتعزيز الحوافز لاستثمارية الممنوحة للمستثمرين.

يذكر أن المجلس الأعلى للاستثمار يضم كلا من رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي، ووزراء الدفاع، والداخلية، والتجارة والصناعة، والعدل، والاستثمار، إضافة إلى رؤساء المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، واتحاد الصناعات المصرية، واتحاد جمعيات المستثمرين، فضلاً عن مستشار رئاسة الجمهورية للتخطيط العمراني، ومستشار الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للاستثمار.